



عدد من الحضور في ندوة «دستور الكويت تقييم وتعديل» التي عقدت في جمعية المحامين (شائفا فاسم)



د.محمد الفيلي والمحامي عبدالله الكندري والمحامي محمد شعبان وشيخة الجليبي

خلال حلقة نقاشية تحت عنوان «دستور الكويت تقييم وتعديل» عقدت في جمعية المحامين

# الفيلي: تنظيم الحياة السياسية لا يتم بالضرورة عن طريق تعديل الدستور

الغرف المغلقة؟  
المبادئ ثابتة

وشدد شعبان على أن الدستور الكويتي بحاجة إلى تعديل فيما يتعلق بباب العمل البرلماني وليس المبادئ الأساسية كالحرية والعدالة والمساواة. خاصة أن كل الخبراء الدستوريين بما فيهم د.عثمان عبدالمملك يرون صراحة بأن دستورنا هو هجين بين النظامين البرلماني والرئاسي أو ما يمكن تسميته «برلماسي» معتبرا إياه رئاسيا أكثر منه برلمانيا لأنه يمنح الكثير من الصلاحيات والسلطة التنفيذية التي تفوق صلاحيات السلطة التشريعية.

**الكندري: هناك من يحاول الإخلال بإطار المرجعية الدستورية والتوازن بين السلطين كلما تم تقييد الحرية زاد تذرر الناس واستياؤهم والحل في المزيد من الحريات لا تضيقها**

أن من يملك الغالبية يعمل ما يعمل وهذا يخالف مبدأ الرضا الذي استقر عليه الدستور. مؤكدا أن الحوار هو السبيل للخروج من المأزق، فكلما تم تقييد الحرية زاد تذرر الناس واستياؤهم من ملاحقة المفردين والتضييق على وسائل التواصل الاجتماعي وما هو قادم من قوانين بهذا الصدد يعتبر خروجاً عن المرجعية الدستورية والحل بالمطالبة بمزيد من الحريات لا تضيقها.

مطالبات مبكرة

من جانبه، أكد رئيس لجنة الدفاع عن الدستور والمشروعية المحامي محمد شعبان أن النداء بتعديل الدستور بدأ منذ بداية العمل بدستور 62 وبرغم أن الدستور نص على إباحة وبعد تطبيق الدستور لكن كانت هناك خشية من قبل التيارات السياسية ومؤسست المجتمع المدني والمواطنين والمتخصصين من طرح الموضوع للنقاش.

**شعبان: أريد طرح فكرة تعديل الدستور للنقاش والبحث من أهل الاختصاص إلى متى سنجلس نتحدث عن التعديل الدستوري في الغرف المغلقة؟**

**الدستور الحالي غير كاف لمتطلبات الوقت**

**الغرفة المغلقة؟**

**الدستور الحالي غير كاف لمتطلبات الوقت**

ولفت شعبان إلى أن مسألة الصلاحيات الكثيرة للحكومة طرحت في المجلس التأسيسي لصياغة الدستور وحتى في لجنة إعداد الدستور في موضوع المشاركة بالسياسية في مجلس الأمة، ما يؤكد أن الجدل حول الصلاحيات والتعديلات ليست وليد اليوم إنما ناقشها الآباء والأجداد، مطالبا بتعديل الدستور بما يمنح الحكومة من التصويت.

واعتبر أن الدستور الحالي غير كاف لمتطلبات الوقت الحاضر لأن الطبيعة البشرية تحض على الطموح ومنها الدساتير التي تنظم إدارة الدول ومساواة سريعة البرمان في أن يكون صاحب الحق الأصلي في التصويت تحول إلى مساومات بين الحكومة والسياسيين.

وحذر من مغية التحمس لتعديل الدستور قبل الأخذ في الاعتبار محاذير معينة قبل أي تعديل بأن تكون هناك «فرصة» من التشريعات الوطنية التي تساند وتعزز من مكانة المجتمع للإقدام على التعديل الدستوري حتى لا يتعرض الدستور للعبث من أي شخص أو نائب لديه أغلبية وليس بالضرورة من قبل الحكومة، لافتا إلى أن التعديلات المطلوبة قبل التسريعات المطلوبة قبل التعديل بما لا يقل عن 100 صوتا من كل الحزاب السياسية وأن يكون هناك وعي حقيقي لدى المواطن باحترام الأحزاب والالتزام بأيدولوجياتها.



جانبا من الحضور

للحياة البرلمانية استمرت لمدة 6 أشهر كانت أشبه ما تكون بالتراضي بين الحاكم والمحكوم، وفي أواخر القرن الثامن عشر ولدت الكويت العشائرية أو المشيخة الصغيرة بنظام البيعة بين الحاكم والمحكوم وكان بمنزلة عقد خلال تلك الحقبة الزمنية وبعد ذلك تم العمل بنظام دستور عام 1962 الذي أكد على أصالة الشورى وأن الأمير أب للجميع وشدد على التراث والعادات والتقاليد بين أبناء الكويت وهنا نجد العنقودية في التشويع خلال فترة الالتزام والتبادل بين الحاكم والمحكوم وتصور أنها كانت بداية الدولة وقد مررنا بعدة مشاكل وعقبات.

وتابع الكندري أننا حين نريد المحافظة على الديمقراطية أو الدستور علينا أن نعمل بالمثلث الذي حددها في 3 أضلاع وهي (المرجعية الدستورية - المشاركة الشعبية - الحرية) الإلتزام إلى الدستور يجب ألا يكون بالقفز عليه كما حدث في مجالس سابقة وكانت الحكومة تلوح باستخدام المادة 71 باللجوء إلى المحكمة الدستورية، مؤكدا أن هناك من يحاول الإخلال بإطار المرجعية الدستورية والتوازن بين السلطين التنفيذية والتشريعية بمعنى

ونعمل قواعد تأسيسها، ومن أهمها فكرة المواطنة لكن هناك من يرى أن تظل الأمور كما هي. وأكد أن دستور 62 دستور توافقي والتوافق لا يتم إلا بوجود خلافات وهذا ما حدث عند وضعه حيث تمت صناعته من أرضية اختلاف وتم تقديمه كحل مثالي ولكنه مقبول من جميع الأطراف.

وتحدث عن النظام البرلماني المأخوذ من فكرة المقبول وهو أن تصنع نظاما برلمانيا بدون وجود أغلبية في البرلمان، وما كان من الممكن أن نذهب لنظام برلماني لا تتسم فيه فكرة الأغلبية، وفي النهاية المهم تنظيم الحياة السياسية وهذا لا يتم بالضرورة عن طريق تعديل الدستور.

واضحة متجانسة وكذلك يجب أن تكون هناك أحزاب سياسية فيحتاج لمقومات. وأكد أن دستور 62 دستور توافقي والتوافق لا يتم إلا بوجود خلافات وهذا ما حدث عند وضعه حيث تمت صناعته من أرضية اختلاف وتم تقديمه كحل مثالي ولكنه مقبول من جميع الأطراف.

وتحدث عن النظام البرلماني المأخوذ من فكرة المقبول وهو أن تصنع نظاما برلمانيا بدون وجود أغلبية في البرلمان، وما كان من الممكن أن نذهب لنظام برلماني لا تتسم فيه فكرة الأغلبية، وفي النهاية المهم تنظيم الحياة السياسية وهذا لا يتم بالضرورة عن طريق تعديل الدستور.

**دستور 1962 جاء ليتجنب فشل تجربة 1938**

**الدستور وضع أمام القوى السياسية أدوات أسهل من تعديله عبر قاعدة «هذا الميدان يا حميدان»**

**مازلنا في مرحلة القبول ونحلم بالمأمول**

وأوضح متجانسة وكذلك يجب أن تكون هناك أحزاب سياسية فيحتاج لمقومات. وأكد أن دستور 62 دستور توافقي والتوافق لا يتم إلا بوجود خلافات وهذا ما حدث عند وضعه حيث تمت صناعته من أرضية اختلاف وتم تقديمه كحل مثالي ولكنه مقبول من جميع الأطراف.

## «الخريجين»: إصلاح المسار الاقتصادي لا يكون على حساب المواطن

أصدرت جمعية الخريجين بيانا بمناسبة الذكرى السنوية لصعود الدستور قالت فيه: «تسر الذكرى السنوية هذا العام لصعود وثيقة دستور الكويت في 11 نوفمبر 1962 لتجدد في الذاكرة الوطنية أهمية النقلة الحضارية التي وضعت الكويت في مصاف الدول العصرية المتطلعة إلى تحقيق قيم العدالة والمساواة بين الناس ورسم خطوط واضحة تفصل بين السلطات الثلاث وتحمي تعدي أي واحدة منها الأخرى.

ان لهذه الذكرى المهمة فائدة عظيمة في استرجاع طرح الاسئلة المتعلقة بهويتنا الحقيقية داخل منظومة الدول الديمقراطية لقياس تقدمنا او تراجعنا، وكذلك لإعادة النظر في موقعنا من خلال بوصلة الدستور الذي قرر بوضوح أن هناك وضعاً مأمولاً يلزم علينا السعي في تحقيقه فهل فعلنا ذلك؟ لقد أصبحنا أكثر بعدا عن النظام

عليها الدولة منذ تأسيسها في بدايات القرن الثامن عشر وقد كانت تلك المبادئ هي خط الحماية الأول بعد الله سبحانه وتعالى فهي قامت على الوحدة الوطنية وستبقى كذلك وستقف بالمرصاد لمن يريد بها شرا وستبقى كل قبائلها وطوائفها ومناطقها وعوائلها مخلصه لتلك المبادئ. والجمعية في بيانها هذا ترفض قاطعا الزج بالقبائل والطوائف والمناطق والعوائل في أتون المعارك السياسية وتدعو الجميع إلى احترام الكيانات الاجتماعية والابتعاد عن استخدامها في الصراع السياسي.

## أكدت أن الكويت كانت وستبقى لكل الكويتيين في ظل المبادئ التي وضعها المؤسسون «تنمية الديمقراطية» تنتقد استخدام الكيانات الاجتماعية في الصراع السياسي

عليها المجتمع الكويتي منذ نشوئه حتى اليوم، وأبرزها القبلية والطائفة في صراعه السياسي غير عابئ بتداعيات مثل ذلك الاستخدام وتأثيره على اللحمة الاجتماعية التي سهر الآباء المؤسسون على الحفاظ عليها كما هي بل زج تلك الكيانات الاجتماعية المجردة في صراع لم تالفه من قبل في حين يفترض بها أن تكون محايدة في الصراعات السياسية.

وأضافت الجمعية في بيانها: لقد تعاطفت تلك الركيزة حتى توجت بموقف تاريخي ظهر أيام الغزو العراقي الغاشم في الثاني من أغسطس عام 1990 عندما انفجرت

الأساس الحقيقي لكل الأنشطة السياسية والاقتصادية حتى أصبح الجميع يعرف أن أي اختلال في تلك الركيزة يعني اختلال المجتمع بشكل عام وتدهوره ثم اندثاره وبذلك حرصت الأجيال المتعاقبة على ترسيخ تلك الركيزة والحفاظ عليها نقيبة كما بدأت بها لا يلوئها شيء لأن تلوثها يعني النهاية.

بمناسبة الذكرى السنوية لإصدار الدستور، قالت جمعية تنمية الديمقراطية في بيان لها: إنه منذ نشوء المجتمع الكويتي بدايات القرن الماضي على هذه البقعة المباركة حرص الآباء المؤسسون على أن يكون التلاحم والتواصل الركيزة التي يقوم عليها هذا المجتمع الخير، وقد ضمن الدستور تلك الركيزة في المادة السابعة منه، عندما قال «العدل والحرية والمساواة دعائم المجتمع، والتعاون والتراحم صلة وثقى بين المواطنين»، واستنادا إلى تلك الركيزة التاريخية بدأت الكويت خطواتها الأولى واستمرت تنظر لها على أنها